

سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا: مؤشرات للمقارنة

أ/ عبد النور منصوري



أولاً: مقدمة

لقد سَطَّرت سياسات المصالحة كأسلوب للخروج من النزاعات سواءً ما بين الدول أم داخل الدولة نفسها. وقد مثَّلت المصالحة الداخلية في كثير من الحالات نقطة بارزة في تطوُّر النظم السياسية وعلاقتها بالمجتمع. ومن خلال المقارنة بين المصالحة في الجزائر مع التجربة الجنوب إفريقية التي كانت أساساً لنظام ديمقراطي على أنقاض نظام التمييز العنصري، سنحاول أن نجيب عن هذه الإشكالية: هل تمثِّل المصالحة في الجزائر لحظة تحوُّل في النظام السياسي الجزائري أم أنَّها كرَّست استمراريتها؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعتمد على مجموعة من المؤشَّرات.

لكن وقبل اللوج في هذه الورقة، لا بدَّ من الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالمصالحة والتي ستعني على تتبُّع الموضوع. وتعتبر المصالحة موضوعاً متعدِّد التخصصات، ما يعني إمكانية مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في

دراساتها. ولعلَّها أهمُّ شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقر، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون المصالحة. وهي مع ذلك ربَّما أصعب شرط لتحقيق التغيير الحقيقي والعميق في معتقدات وأفكار ومشاعر النخب الحاكمة ومختلف مكوّنات المجتمع لتجاوز منطق الصراع. ولأنَّ المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين، فهي تتعدَّى إذن "حلَّ النزاع" وتهتمُّ بعوائق إرساء العلاقات السلمية. ويظهر نجاحها في التغيُّر الذي يطرأ على هوية الأطراف، وهي تعني في شكلها البسيط "إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حلَّ النزاع، أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودّي".⁽¹⁾

وتعني المصالحة لغة وفي أصلها اللاتيني الرجوع معاً إلى المجلس (council ; reconcile)، والعمل في انسجام جماعي، وهي تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبَّب فيها أيُّ طرف الضرر للآخر وحالة يَأْمَن فيها

4. توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات.

5. مؤسسة ميكانيزمات حلّ النزاع.

أمّا بارتال فيؤكّد على التغيّر السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة، أو ما يعرف بـ "التعلّم" Learning وهو تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقداتنا)، ويقترح لذلك تغيّر أبعاد خمسة للمعتقدات الاجتماعية التي تشكّلت أثناء النزاع، وهي تتعلّق بأهداف الجماعات المتنازعة سابقاً، والجماعات المنافسة، والجماعة التي ننتمي إليها، والعلاقة في الماضي والسلام.⁽⁴⁾

ولا شك في أنّ الكثير من أدبيات المصالحة ترجع إلى دراسة حالة جنوب إفريقيا التي بدأت تجربتها بتأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي أوكلت إليها مهمّة وضع الصورة الكاملة للماضي قدر المستطاع، وضمان توفير الذاكرة العامّة من خلال الوثائق للأجيال اللاحقة.⁽⁵⁾ وقد كانت اللجنة جزءاً من مشروع دولة جنوب إفريقيا الجديدة كديمقراطية دستورية. إنّ الإنجاز الذي حقّقه اللجنة لا تزال آثاره مستمرة وكان لها الفضل في التأسيس لنظام سياسي بلّحه أكثر إنسانية خلافاً لنظام الأبرتايد.⁽⁶⁾ ومع ذلك، فقد واجهت صعوبات كان لها أثر في بروز بعض القصور في مجال تحقيق المصالحة المرغوبة. ولكلّ ذلك،

الكلّ عدم حصوله من جديد، وحيث يُلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة.² لكنّ هذا لا يعني أنّ استعادة العلاقة السلمية هدف في حدّ ذاته، بل لا بدّ من توفير شروط استمرار هذه العلاقة. إنّ المسارات التي يتطلّبها هذا التحوّل في العلاقة طويلة ومعقّدة، ويعرّفها كلّ من أسمال وآل بأنّها "مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم".⁽³⁾ وبالنسبة لمارو تعني المصالحة "إعادة توطيد العلاقة الوديّة لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الانقسام المبدئي". بينما يركّز ليدراش على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربعة عناصر: **الحقيقة** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي؛ **الرحمة** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة؛ **العدالة** وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض؛ **السلام** ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكلّ الأطراف. ويميّز كيلمان بين عناصر المصالحة التي يدعوها "السلام الإيجابي":

1. حلّ النزاع بما يرضي حاجات الأطراف الأساسية وفي بتطلّعاتها الوطنية (خاصّ بالنزاع بين الدول).

2. القبول والاحترام المتبادلين لحياة ورفاهية الطرف الآخر.

3. تطوير مفهوم متفق عليه حول أمن وكرامة كلّ طرف.

على عمق السياسة العلاجية. لقد تمكّنت سياسة المصالحة من تغيير الوضع وفق مقارنة تدريجية (الهدنة من طرف واحد ثمّ الوئام المدني ثمّ المصالحة الوطنية، ويتواصل النقاش حول العفو العام) واستبعدت المقاربة الجذرية كما في جنوب إفريقيا.

ب. سياق المصالحة: في نهاية الثمانينيات، حاول رئيس جنوب إفريقيا بيتر بوتزا الذي تولّى الحكم قبل الرئيس فريدرك دوكلاك التفاوض مع المعارضة، لكنّ إستراتيجيته فشلت بسبب انتقائه للمحاورين من الجماعات ورفض التعامل معها جميعاً. وقد كانت الحكومة آنذاك تنظر إلى بعض جماعات المعارضة على أنّها ثلّة من المجرمين أو الشيوعيين تحت وصاية الكريملن. لقد كان الأمر يتطلّب معالجة أكثر عمقاً وشجاعة، لذلك رخص الرئيس اللاحق دوكلاك لأحزاب المعارضة و"طبّع" الحياة السياسية ضمن سياق سياسة الانفتاح سنة 1990. وبدأ خطوة في اتجاه المصالحة وأقرّ قانوناً يقضي بالعفو عن الأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل عناصر الأحزاب السياسية، لذلك أكّدت لجنة الحقيقة والمصالحة في خلاصة تقريرها على أنّ التغيّرات السياسية الضرورية لنجاح عملها كانت متوفّرة أصلاً قبل بداية نشاطها، ما يعني أنّ سياسة المصالحة وجدت الطريق

سيكون من المفيد مقارنة المصالحة الجزائرية بنظيرتها في جنوب إفريقيا من خلال المؤشرات التالية.

ثانياً: مؤشرات المقارنة

أمدّة الصراع: تجاوزت مدّة الصراع ضمن سياق جنوب إفريقيا ثلاثة قرون، أي عمر نظام التمييز العنصري الذي لا يحتاج إلى إعادة تعريف بنظامه العقاري الجائر وحضوره الدائم في الحياة السياسية والاجتماعية، غير أنّ مهمّة اللجنة اقتصرّت على التحقيق في الفترة ما بين الفاتح مارس 1960 والعاشر ماي 1994، لأسباب واقعية تتعلّق بعدم القدرة على معالجة تركّة قرون من التمييز العنصري. ولقد ساهم العامل الزمني في انتهاج سياسة عميقة بعمق الصراع وطول أمدّه، فاتّجهت المصالحة إلى الكشف عن الحقيقة كبداية حتمية لإنهاء الصراع، والتطلّع بعدها إلى بناء نظام سياسي جديد يكفل احترام الإنسان لإنسانيته فقط، وهو ما ظهر في القواعد الديمقراطية التي أخذت تميّز نظام الحكم الجديد. ويبدو أنّ معطيات الساحة في جنوب إفريقيا حثّمت اتخاذ خطوات تغيير راديكالية بغية تجاوز مخلفات نظام الأبرتايد.

في حين أنّ الجزائر لم تكن فيها مدّة الصراع كبيرة إلى ذلك الحدّ، ويُعرف عادة بالخشية السوداء، ولعلّ ذلك كان له أثر

ندوات الحوار التي عقدت بعد توقيف المسار الانتخابي، إلا أن الأطراف جميعها كانت تتمسك بشروط تعتبرها غير قابلة للتنازل، وكانت بذلك سبباً في إفشال ذلك الحوار، وهو ما زاد سنوات أخرى في عمر الأزمة الدموية. ولم يتأكد أطراف النزاع من ضرورة الحلّ التفاوضي إلا مع تصاعد الخسائر مع غياب أفق الحسم. وفي ظلّ هذا الوضع كانت السلطة مطالبة بإعادة الحياة السياسية إلى مجالها الطبيعي وتحقيق الأمن المفقود، لكن ذلك لم يكن أمراً بسيطاً، فقد كانت الجماعات المسلّحة تضرب باستمرار كلّ مناحي الحياة العادية، حيث راح ضحيتها المدنيون والعسكريون والأجانب والمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان التحديّ المطروح أمام قوى الأمن هو توقيف العمل المسلّح باستعمال كلّ الإمكانات المتاحة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي عرفت بـ "الحلّ الأمني".

غير أنه لم يعد في مقدور السلطة تحمّل حصيلة تلك السياسة الأمنية التي مثّلت ثقلًا كبيراً، وخاصّة مع تزايد الضغط الدولي لإيجاد حلّ للأزمة، لذلك توجّهت محاولات جديدة للبحث عن الحلّ في المجال التفاوضي. وكانت المبادرة للجيش حين باشر اتصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، توجت بالدعوة إلى الهدنة من جانب واحد من طرف

معبّداً لنجاحها بفضل الإصلاحات الجريئة التي سبقتها.⁽⁷⁾

كان "الحزب الوطني" الحاكم منذ 1948 يعتقد بضرورة المعاقبة عن كلّ الجرائم، بما فيها المرتكبة من طرف موظفي الدولة، وبغرض الكشف عن هؤلاء شكّلت لجنّتان للتحقيق. استمعت الأولى المشكّلة سنة 1992 لشهادات تؤكّد الرواية الرسمية للدولة التي تنفي أيّ دور لها في الجرائم التي تعلن عنها الصحافة والمنظّمات الحكومية وحركات المعارضة باستمرار. وقد كانت اللجنة الثانية أكثر إصراراً، لكن أقلّ فعالية مع أنّها نجحت في رفع الستار عن مجموعة من الوقائع المؤلمة، خاصّة تلك المتعلقة "بمجموعة خاصّة" كانت تستهدف اغتيال قادة المعارضة، حوكم على إثر تقريرها زعيم المجموعة وصدرت في حقّه عقوبة 212 سنة سجنًا. لقد كانت هذه المرحلة تحوّلًا جذرياً في مسار الحزب الحاكم، حتّى أنّه غيّر تسميته ليصبح "الحزب الوطني الجديد"، لم يعد بعدها حزب الأبرتاييد بل الحزب المحرّر للشعب. ومن جانب المعارضة وتماشياً مع هذه الحركية، شكّل "المؤتمر الوطني الإفريقي" ANC لجنّتين للتحقيق في أعمال أعضائه خاصّة في معسكرات التدريب والاحتجاز في الخارج.

أمّا في السياق الجزائري، فقد جرت محاولات عديدة للخروج من الأزمة عبر

السلمي بين الجنوب إفريقيين جميعهم بغض النظر عن اللون والعرق والطبقة والمعتقد والجنس".⁽¹⁰⁾

ويعكس تنظيم اللجنة الإرادة الواضحة لمواجهة أخطر المسائل المرتبطة بالأبرتاييد بصفة نهائية، بتشكيل لجان فرعية لكل الأبعاد الأساسية لعملها، حيث تدرس لجنة العفو Amnesty Committee طلبات العفو الواردة إليها. فيما كُلفت "لجنة حقوق الإنسان" Human Rights Committee بجمع شهادات الضحايا في شكل استمارات، جمعت منها في فترة عملها 21 000 مع إهمال حوالي 5 000 منها لعدم موافقتها لمعايير اللجنة (عدم وجود مبرر سياسي للجريمة مثلاً). وقد أدلى حوالي 2 000 ضحية بشهاداتهم شخصياً أمام اللجنة ووسائل الإعلام. بينما عملت لجنة التعويض وإعادة الإدماج Reparations and Rehabilitation Committee على وضع آلية لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. واقترحت تقديم مبلغ مالي يعادل متوسط الأجر (حوالي 2 600 أورو) لمدة ست سنوات لكل من كان ضحية للتعذيب أو عائلات المفقودين والقتلى. وبسبب عدم وجود آلية واضحة لتحصيل المبالغ الضرورية للوفاء بتعهداتها، لم يتم إلى الآن تقديم التعويضات لمستحقيها.

وعلى عكس تجربة جنوب إفريقيا التي مكّنت لجنة الحقيقة والمصالحة فيها توليد

الأخير.⁽⁸⁾ وقد كان الاتفاق المبرم بين الطرفين أرضية لقانون الوئام المدني الذي قنّ الهدنة المعلنة، وسمح بإعطاء أمل في حلّ سياسي للأزمة، وتطوّر سنة 2005 إلى قانون السلم والمصالحة الوطنية.

وبالرجوع لسياق جنوب إفريقيا، فقد مثّلت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا نقطة الوصل بين الماضي الأليم والأمل المنشود في دولة القانون، وشكّلت بعد سنة من النقاشات في لجان خاصة في البرلمان ومجلس الشيوخ وكذا في وسائل الإعلام. وكان تشكيل اللجنة امتداداً لمقتضيات الدستور المؤقت الذي سمح بإجراء الانتخابات في 1994، ومنح العفو فيما يخص الأعمال المرتكبة لأهداف سياسية في إطار نزاع الحقبة الماضية. وفي جويلية 1995 أمضى الرئيس نيلسون مانديلا قانون ترقية الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسّس اللجنة وأعطاه صلاحيات إصدار أوامر بالمثل وتفتيش الأماكن والحصول على الوثائق أو أي دليل آخر.⁽⁹⁾ وقد أوكل للجنة خمسة مهام منها تفادي تكرار وقوع الماضي المخجل، حيث جاء في ديباجة القانون المنشئ للجنة، أنها: "يجب أن تكون جسراً تاريخياً بين ماضي مجتمع منقسم بشدة بسبب الصراعات والمواجهات والآلام العميقة والالعدالة، وبين مستقبل مبني على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش

المصالحة، تمكّنت جنوب إفريقيا من العودة إلى الساحة الدولية وأصبحت نقطة محورية لا يمكن تجاوزها باعتماد ديبلوماسية نشيطة، خاصّة بفضل كاريزما رؤسائها المتعاقبين بعد سقوط نظام التمييز العنصري (نيلسون مانديلا بالخصوص).

وفي الجزائر عرفت صورة الحكم تدهوراً كبيراً بسبب استمرار العنف ورفض النظام الشديد لأرضية *سانت إيجيديو* في جانفي سنة 1994 بمبادرة من المعارضة الجزائرية، ممّا زاد من تدهور موقفه أمام المجتمع الدولي لأنّه كان يمكن أن يكون مخرجاً مقبولاً للأزمة. فيما بعد وفي 3 فيفري 1995، تبنّى كلّ من الرئيس الفرنسي *فرانسوا ميتران* والمستشار الألماني *هلموت كول* محتوى اتفاق *سانت إيجيديو* لدعوة الحكومة الجزائرية إلى الحوار بمناسبة "مؤتمر للسلام" يجمع أطراف الصراع. ومرة أخرى أضعفت إدانة الجزائر الشديدة للمبادرة باعتبارها تعدياً غير مقبول على سيادتها موقفها في الخارج.^(1 2) وبفعل صور المجازر التي نُشرت في كلّ العالم وانتقال الخطر إلى خارج الحدود (محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية وتفجيرات صيف 1995)، تعرّضت الجزائر إلى حصار معنوي وديبلوماسي لم يعرف النهاية إلّا مع أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001. وقرّرت حينها بعض العواصم الأوروبية (كفرنسا

مساحة عامّة يتعايش فيها الضحية والجاني في دولة أُعيد تصميمها، لم تتمكّن الجزائر من خلال سياسة المصالحة من إحداث مكان الالتقاء الذي يوحد المجتمع الذي عانى من ثقل الأزمة.⁽¹¹⁾ لذلك يعتبر البعض التشريع بالأوامر الرئاسية - تفادياً لفتح النقاش العام - عجزاً في سياسة المصالحة الجزائرية.

إنّ الخاصيّة المميّزة للمصالحة الجزائرية هي أنّها كانت وليدة سياق أزمة أمنية، جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنية. وعلى خلاف الحالة الجزائرية جاءت المصالحة في جنوب إفريقيا ضمن سياق إصلاح ديمقراطي مسّ هوية الدولة نفسها، انتقل فيها الحكم من الأقلية البيضاء إلى الأغلبية السوداء، وهي نقطة قوّة المصالحة في هذه التجربة. وقد كان لعمق الصراع فيها سبباً إضافياً لمباشرة **مصالحة جراحية**، باعتبارها مبدأ "الحقيقة قبل المصالحة".

ت. الموقف الدولي قبل وبعد المصالحة:

لقد تعرّضت كلّ من الجزائر وجنوب إفريقيا لسياسات عزل دولية في ظلّ استمرار الصراع. فقد تعرّضت جنوب إفريقيا لسياسة عزل دولية أبقت نظام الأبرتايد محروماً من المشاركة السياسية الدولية وحتّى الاقتصادية، باستثناء إسرائيل التي حافظت على علاقات متميّزة معها. لكن ومع التحوّل إلى نظام ديمقراطي وانتهاج سياسة

الاستثمارات الأجنبية، حيث اعتبر الرئيس بوتفليقة الاستقرار شرطاً أساسياً للتنمية.

ث. فلسفة العدالة وطلب العفو: ينتمي نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة إلى صنف يعرف "بالعدالة المرممة". تقوم الأخيرة على مبرر بسيط هو أنّ الاحتكام إلى القانون الجنائي العادي بإمكانه إحياء النزاع، وعليه يستوجب الأمر عدم المعاقبة واللجوء إلى صياغة تشريعات خاصة لمعالجة الوضع الخاص. يعني "الترميم" في هذه الحالة حماية وترقية أمن المواطنين والدولة الجديدة مستقبلاً. وتعني عدالة ما بعد النزاع في البداية أنّ الماضي كان نزاعاً وأن تضمن نهاية النزاع. وقد كانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا خياراً غير جنائي أو بديلاً متميّزاً عن القانون الجنائي العادي. كما أنّ عدالة ما بعد النزاع تركز على الوثائق والشهادات المجمعة في جنوب إفريقيا خلال سنة 1997، ولا زالت الإفادات تتوالى على اللجنة، رغم أنّها أنهت عملها.

إنّ المكوّن الأساسي لهذه العدالة التاريخية هو السلم الاجتماعي، ضمن الخطاب الذي يمثله نموذج جنوب إفريقيا، لا تعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة ما يمكن فعله في ظروف مشابهة فقط، بل هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن الداخلي الذي يضمن مستقبلاً أفضل وتفادي نشوب النزاع مجدداً على الأقل. وهي ليست علاجاً للعنف الواقع

وإيطاليا وإسبانيا) تحويل سفاراتها بالجزائر إلى الخارج، كنوع من الضغط للتخفيف من حدة السياسة الأمنية المنتهجة في تسيرها للصراع الدائر مع الجماعات المسلحة، وقد أثر ذلك على سهولة تنقل الأشخاص من وإلى الجزائر.

بينما شكّلت نهاية عمل اللجنة بداية مرحلة جديدة في جنوب إفريقيا، وساهم هذا العمل في الاعتراف الدولي بتجربة جنوب إفريقيا. وتعبيراً عن تقدير الجهود التي أدت إلى التغيير السلمي للنظام، مُنحت جائزة نوبل للسلام لسنة 1993 إلى نيلسون مانديلا وفريدريك دوكلارك اللذين وضعاً جنوب إفريقيا على سكة المصالحة بتأسيس نظام ديمقراطي جديد. لقد اكتسبت التجربة بذلك أبعاداً أخلاقية، تاريخية وسياسية.⁽¹³⁾ وقد ساهمت كاريزما مانديلا وتصرفاته مع أعدائه السابقين في دفع القيم الجديدة، فقد التقى مثلاً بممثل النيابة العامة في جلسات محاكمته، وهو الذي كان يطالب بإعدامه قبل ثلاثين سنة. كما ساند فريق سبرينغ بوكس لكرة القدم الأمريكية رمز قومية البيض الأفريقانار في مباراة النهائي لسنة 1995. وبالنسبة للجزائر أيضاً، سهّلت سياسة المصالحة الوطنية إعادة إدماج الجزائر في الساحة الدولية من خلال تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي. كان هذا العامل من الدوافع التي حفّزت المصالحة لاستجلاب

يكون التعويض عن الأضرار مسؤولية الجماعات لا الأفراد. لقد ساهمت اللجنة بعملها في اختفاء هذه البيئة القاتلة.⁽¹⁶⁾ وفي الجزائر، اتجهت المصالحة الوطنية إلى تأجيل النقاش حول المأساة الوطنية، تطلّعا لمستقبل تندمل فيه الجروح التي خلّفتها مع مرور الوقت. وقد تمّ اللّجوء إلى الاستفتاء الشعبي ليعطي القوّة اللازمة لهذا الخيار.

كما يختلف نموذج جنوب إفريقيا عن نموذج الجزائر وغيره في اعتماده مبدأ اعتراف المسؤولين عن الانتهاكات في مقابل العفو، ويقوم مبدأ عمل اللجنة على منح العفو عن كلّ الجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 1960 و1994، أي إسقاط كلّ المتابعات الجنائية والمدنية، بشرط كشف الفاعلين عن تفاصيل أفعالهم والغرض السياسي المقصود بذلك حينها. قدّم للجنة 7 000 طلب عفو، رُفض منها 5 000 شكلاً بسبب قدومها من مُدانين بموجب قواعد القانون العامّ (العادي).

لقد مكّنت موازين القوى في جنوب إفريقيا من منح العفو لمسؤولي النظام العنصري عبر الدستور الانتقالي لسنة 1993 عند مغادرتهم للسلطة، كضمانة لعدم مقاضاتهم مستقبلاً. بذلك شكّل التنازل عن بعض القيم الديمقراطية الممثل في العفو شرطاً ضرورياً للتغيير الديمقراطي. كان اختيار اللجنة لفلسفة العفو هذه ثمرة نقاش

في الماضي فقط، بل أكثر من ذلك هي "تطعيم" يمنع تجدد العنف. وتحمل فلسفة اللجنة معنى "القطيعة التاريخية" مع أشكال الحكم السابقة أو "نفس التجديد" في نظام الحكم، وليس مجرد معرفة الوقائع الماضية وتفاصيلها. لقد أعطت تجربة جنوب إفريقيا باسئراط العدالة بتحمّل الماضي للخروج من نظام الأبرتاييد في 1990، مع خروج نيسلون مانديلا من السجن، بداية الانطلاق للتعامل مع الذاكرة في العالم.⁽¹⁴⁾

كان توجه الطبقة السياسية واضحاً في الإصرار على معرفة الحقيقة كمرحلة ضرورية لتحقيق المصالحة، ويعكس اسم اللجنة هذا التوجه بوضوح (الحقيقة ثمّ المصالحة). قال وزير العدل في جنوب إفريقيا عندما قدّم مشروع قانون تشكيل اللجنة: "يجب أن نواجه الماضي لأنّ التاريخ لا يجب أن يتكرّر مرّة أخرى في بلادنا. يجب أن تكشف الحقيقة، فدون كشف الحقيقة يبقى الحقد والألم والمعاناة مستمرّين".⁽¹⁵⁾

عبر استعمال مفهوم "الماضي المخجل" في ديباجة القانون وفي معظم أدبيات لجنة الحقيقة والمصالحة، يتعرّز بناء الماضي "المتهّم الحقيقي"، في الوقت الذي انزلق فيه الجناة في موجة لم تكن لهم أي قدرة على مواجهتها. تمتلك هذه الحالة الجندي الذي يجد نفسه في نزاع يتجاوزه، يتعدّر فيه تحديد المسؤوليات عن الأفعال، وحيث

وكانت تلك الشركات تسيطر على خمس وثمانين في المائة من سوق المنتجات البترولية، وقد طلبت منها الحكومات المتعاقبة تسيير أعمالها في غاية السرية لدعم مداخيل الدولة أثناء الحصار الدولي على النظام من خلال المنتج النفطي. ففي ظل هذا الحصار، التقى وزير التجارة حينها كريس هونيس بالشركات النفطية، وصرح أمام ممثليها أنه: مهما يكن الثمن، فعلى أنابيب ضخ النفط أن لا تتوقف".⁽¹⁸⁾ لم تتعرض لجنة الحقيقة والمصالحة إلى هذا الجانب من الحقيقة.

وقد أورد تقرير اللجنة بصور واضحة بعض الصعوبات التي شكلت تحدياً لتحقيق المصالحة، فمحدودية إمكانيات اللجنة - مع قصر مدة عملها - صعبت من مهمة تحقيق المصالحة وطنياً. ورغم أن مهمة اللجنة لم تكن تحقيق المصالحة بين الضحايا والمجتمع المحلي والجنّة، إلا أنها في كثير من الحالات سهّلت لبداية هذا المسار المعقد. وعلى ذلك، طلبت اللجنة إعفاءها من مهمة المصالحة، واعتبرت عملها مجرد مُجمّع لفرض المصالحة. لقد أسّس عملها لمصالحة "حقيقية"، حيث طلب القسّ توتو من مواطني جنوب إفريقيا استكمال العمل الذي بدأته.

ومرة أخرى، يتمّ الحديث عن "الماضي" قبل أن ينقضي فعلاً في ظلّ العودة القوية للعنف السياسي في جنوب إفريقيا، فقد حدّد

عامّ ديمقراطي، شارك فيه المجتمع المدني عبر المنظّمات غير الحكومية، ثمّ انتقل إلى مستوى التشريع البرلماني. وعلى خلاف التجارب الأخرى (ومنها الجزائر) التي اعتمدت العفو العامّ، قرّرت لجنة المصالحة اعتماد العفو الفردي الخاصّ، أي أنّ العفو ليس آلياً، بل يتعلّق بالشخص ومدى التزامه بفلسفة المصالحة (الاعتراف والاعتذار...).

ج. تحدّيات المصالحة: يُرجع البعض سبب ضعف عمل اللجنة إلى غياب سلطتها في مجال منح التعويض للضحايا. كما أنّها لم تأخذ بعين الاعتبار الوجه الاقتصادي لنظام الأبرتايد أو نظام الرأسمالية العنصري Racial Capitalism System، وتمّ استثناءه من النقاش وتحمل مسؤولية الانتهاكات ذات الطابع الاقتصادي. فمن بين ثلاثة آلاف وخمسة مئة صفحة من تقرير اللجنة لسنة 1998، لم تُخصّص إلا أربعين صفحة للاقتصاد في ظلّ نظام الأبرتايد. وفي تقريرها لسنة 2003، خصّصت اللجنة خمسة عشر صفحة (من بين ثمانمائة وثلاث وعشرين صفحة) لعلاقة قطاع الأعمال بنظام التمييز العنصري، ما يمثل نسبة 1,8 في المائة من حجم التقرير الإجمالي.⁽¹⁷⁾

كما أنّ وثائق اللجنة لم تُشر إلى دور الشركات النفطية متعدّدة الجنسيات (Shell, Mobil and BP) وهي المستثمر الأجنبي الأكبر في جنوب إفريقيا الأبرتايد.

كما أنّ الوزراء وذوي الرتب العالية الذين قاموا "بالقضاء على الإرهابيين"، رفضوا الاستجابة لطلبات المثلث الواردة من اللجنة. بل أكثر من ذلك، انتقدت اللجنة على عدم تعاملها مع مظاهر جوهرية لنظام التمييز، فهي لم تتطرق إلى الترحيل القسري للسكان، وسلب الأراضي، والاستغلال الاقتصادي للعمالة أو نظام العبور Pass (وهو عبارة عن تأشيرة تتقلّ تُمنح للسود تسمح بمراقبتهم). كما أهملت اللجنة مسؤولية المستفيدين من نظام الأبرتايدي.⁽¹⁹⁾

إنّ الخطاب الهادئ فيما بعد النزاع لا زال هشاً، وما زالت جنوب إفريقيا تشهد مستوى عالياً من الشراسة الأمنية من قبل الشرطة، ولا زالت هناك نزاعات سياسية في منطقة كوازولو ناتال. لقد تحولت البلاد من وقع العنف السياسي إلى وقع العنف "الاجتماعي"، حيث تتصدّر جنوب إفريقيا لائحة الإجرام في العالم. لم يكن "الأبرتايدي العنيف" سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، وأنّ ما بقي منه لا يزال ماثلاً متخفياً وراء رداء الليبرالية الجديدة. كما أنّ السكان البيض يقفون عقبة أمام تجاوز نظام التمييز العنصري بتحفظهم في تحمّل الماضي، بينما يحاصر التفاوت الاقتصادي جزءاً كبيراً من السكان السود في الفقر.⁽²⁰⁾ لذلك أقرّت اللجنة في تقريرها النهائي بأنّ المصالحة بكلّ أشكالها ليست من مهامّها، وأنّه

تاريخ تولّي الرئيس مانديلا في 10 ماي 1994 نهاية الفترة المعنية بعمل لجنة الحقيقة والمصالحة. وتشير الإحصائيات إلى 60 في المائة من طلبات العفو واقعة في الفترة من 1990 إلى 1994. بالفعل، تمثّل فترة المفاوضات الدستورية بين 1991 و1993 أعنف المراحل في التاريخ القريب للبلاد. وكانت آثار التطوّر الاجتماعي والسياسي نادرة في السياق الجديد، وتتميّز بالدعاية والتضخيم، وكأنّ حدوداً كبيرة بين الماضي العنيف والحاضر لم تُخترق بعد. واعتُبرت موجة العنف المتأخّرة هذه نتيجة لنظام الأبرتايدي في آخر هزّاته، يمكن تجاوزها عبر مؤسسات صيغت بطريقة واعية ومتأبّية. فيما تمثّل هذه المؤسسات جوهر شرعية النظام السياسي الجديد والميزة الأساسية عن سابقه.

كما عرف تطبيق العفو في الواقع بعض القصور، ومن ذلك أنّ المسؤولين عن الانتهاكات قبلوا بالتجاوب مع الآلية، ليس فقط عن قناعة، وإنّما من باب تحقيق المصلحة الشخصية للاستفادة من إلغاء المتابعة القضائية، دون الاعتراف بالخطأ. كما أنّ هؤلاء المسؤولين يحظون بالعفو قبل حصول الضحايا على التعويض. وعجزت اللجنة كذلك عن متابعة المسؤولين السياسيين والعسكريين على نظام التمييز العنصري، فقد رفض الرئيسان السابقان فريدريك دوكلارك وبيتر بوتنا طلب العفو.

لكنّ الوضع الميداني يقرّ باستقرار الأمن، فيما ساهمت معطيات دولية ووطنية في ذلك.

خاتمة:

لقد تمكّنت المفاوضات التي أجريت بين المؤتمر الوطني الإفريقي ANC والحزب الوطني الحاكم في إطار البحث عن صياغة للمصالحة التاريخية من تحقيق ثورة في النظام السياسي، عملت على ديمقراطية النظام من خلال تغيير النخبة السياسية الحاكمة التي جاءت بقيم أخلاقية وسياسية جديدة. وكان الانتصار الكبير الذي أحرزه نيلسون مانديلا وحزب المؤتمر الإفريقي في انتخابات أبريل 1994، انتصاراً لديمقراطية الأغلبية والمواطنة غير العنصرية. وفي قطيعة مع نظام التمييز، سعى النظام الجديد إلى توسيع مشروع "أمّة قوس قزح" (في إشارة إلى تنوّع مكوّنات المجتمع وتعدّد ألوانه العرقية)، وتراجع عن منطق حماية الأمّة من الخطر الشيوعي والهاجس الأمني الذي كان سائداً، بوضعه حماية حقوق الإنسان في صلب مشروعه السياسي، كما عمل أيضاً على مساندة مسار التغيير في المجتمع ومدّ اليد إلى خصومه السابقين وكذا المستفيدين من الأبرتايد.

وللتعامل مع إرث نظام التمييز العنصري، جرى نقاش في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي حول تطبيق القانون الجنائي المبني على قواعد القانون الدولي أو قانون خاص

كان من الأجدر بها التوقّف عند مهمّة كشف "الحقيقة"، لأن المصالحة مسار طويل ومعقّد لا تستطيع لجنة محدودة الزمان والإمكانيات تحقيقها.

وبالنسبة للجزائر، لا زالت العمليات التفجيرية ذات الأهداف النوعية تطرح المزيد من التساؤلات حول استقرار المصالحة.⁽²¹⁾ كما أنّ تطوّرات الجماعات المسلّحة واعتمادها أساليب جديدة تجعلها أكثر خطورة (الاختطاف، التنسيق مع التنظيم الدولي للقاعدة، الانسحاب إلى الصحراء الكبرى في الجزائر ودول الساحل). كما أنّ وهج المصالحة الذي بدأ به تراجع في النهاية، لتعرف الساحة السياسية نوعاً من الركود. وهناك من اعتبر ذلك بسبب مسح الملامح السياسية لمشروع المصالحة من طرف جهات فاعلة في السلطة، "لأنّ نفس المجموعة التي رفضت مشروع العقد الوطني لا تزال تعرقل المصالحة الوطنية، بإفراجها من أيّ مفعول سياسي".⁽²²⁾

ولا شكّ أنّ قانون السلم والمصالحة الوطنية أتاح إعادة إدماج المسلّحين التائبين في المجتمع، والتكفل بمختلف الفئات المتضرّرة من الأزمة، لكنّه استبعد النقاش حول الماضي، باعتبار أنّ ذلك سيكون عقبة في وجه المصالحة الفتية. لكنّ هذا الموقف لم يحظَ بالقبول لدى كلّ المعنيين، كما كان موضع انتقاد من طرف المنظّمات الدولية،

بيروقراطياً جاهزاً قابلاً للاستبدال مباشرة بعد الانتخابات. وبدت السلطة الجديدة هشة للغاية ومحدودة الإمكانيات، لكن سرعان ما تحولت هذه الهشاشة إلى بناء متعدد قوٍ من التسويات السياسية التي كانت ضرورية لتمكين الاستقرار الاجتماعي وأمن الجهاز الحكومي وأعضائه. وكان قبول الحصانة القضائية بالنسبة لمجرمي الأبرتاييد من التسويات المعقودة، وهو ما يمثل نوعاً من التنازلات أو البراغماتية السياسية. وأصبحت هذه البراغماتية السياسية من الركائز الأساسية للنظام الناشئ.

لقد شكّلت المصالحة في جنوب إفريقيا معبراً تجاوزت منه التحول الديمقراطي، وأحدثت قطيعة بين النظامين السابق والجديد. لقد كانت المقاربة راديكالية وسلمية في نفس الوقت، وعلى خلاف الحالة الجزائرية التي تمثل فيها المصالحة استمراراً للنظام القائم، حيث لم تتمكن جولات الحوار التي عقدت في عهدة الرئيس اليمين زروال ولا الحياة السياسية بعدها، من إحلال تغيير قيم وطبيعة النظام.⁽²³⁾ وتؤكد ليتسيا بوكاي على أن النموذج الجنوب إفريقي وليد سياق خاص وتدخل عوامل كاريزمية فريدة من نوعها من الصعب إعادة إنتاجها، رغم أن كل التجارب التي تلت استلهمت منها.⁽²⁴⁾ تطلّبت المراحل الانتقالية في التجارب الأمريكية الجنوبية أو الجنوب إفريقية إحلال مثل هذه الإجراءات، التي

يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميّزة للنزاع وتعقيداته. وقد دعم هذه المقاربة الجنائية عدد كبير من الأعضاء من الحزب، رغم أن ذلك مخالف للسياسة الرسمية له. لكن المقاربة التي اعتُبرت الأكثر أمناً بالنسبة للنظام السياسي الجديد هو ضمان مستقبل حقوق الإنسان (عبر المواثيق، اللجان، إلخ)، لأن الاعتقاد السائد هو أن نظرة متصلبة نحو الماضي من شأنها إضعاف الإدارة الجديدة. تمكّنت بذلك الأحزاب السياسية من اقتطاع مساحة التقاء تسهّل التفاوض حول مستقبل الأمة وضمن استقرار "التوزيع الجديد للسلطة".

يقتضي منطق المصالحة بالنسبة للفواعل أن يتمتعوا عن الأفعال التي أدت إلى نشوب النزاع، كما أن منطق الديمقراطية يقتضي معاملة "الأعداء" بمنطق "المعارضة"، وهو ما يسمّيه وزير العدل في جنوب إفريقيا عبد الله عمر "شروط الوطنية المتجددة". تخلّى الطرفان الأساسيان في النزاع سريعاً عن إستراتيجية الهجوم المعنوي ضدّ الخصم السابق بترديد تهم متعلّقة بانتهاك حقوق الإنسان أو الإرهاب أو الشيوعية، لتوجيه اهتمامهم إلى الأفعال بدل الفاعلين.

ورغم أهميّة التحول الجوهري الذي يمثله الانتقال من حكم تسلّطي تمييزي إلى حكم ديمقراطي جديد، فقد تمّ الاحتفاظ بالجزء الأساسي من هيكل الدولة. لأنّ حزب المؤتمر الإفريقي لم يكن يملك جهازاً

(6) كانت اللجنة برئاسة القس ديسموند توتو، وقد أعطى قوة للجنة بفضل موقعه المعنوي والسياسي في جنوب إفريقيا.

(7) Ibid.

(8) في ماي 1996، قام الجنرال محمد بوعابة مسؤول الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) بالاتصال بمدني مزراق أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ، ثم استلم عنه الملف الجنرال إسماعيل العماري رئيس مديرية الاستعلامات والأمن بالجيش وامتدت هذه المفاوضات السرية خلال سنة كاملة. أعطى الثقل السياسي الذي كان يمثلته العماري أوضحت جريدة الشرق الأوسط بأن الاتفاق الذي جرى بين الرجلين قد أمضى في 20 أوت 1997. تمخضت المفاوضات في 21 سبتمبر 1997 عن نداء للهدنة من طرف واحد ودون شروط، وجهه مزراق إلى العناصر المنضوية تحت إمرته، ودعا فيه باقي الجماعات إلى القيام بالمثل. انظر مثلاً

International Crisis Group, La Concorde civile : Une initiative de paix manquée ICG Rapport Afrique N° 31, 9 juillet 2001.

(9) P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 226.

(10) Ibid.

(11) Mohsen .F.K.op.cit. p.309.

(12) Dagusan, J.F. op. cit. p.43.

(13) Leman-Langlois S., La mémoire et la paix. La notion de justice post-conflictuelle dans

يكمن بعض أهدافها في تعزيز مسار الانفتاح السياسي. وقد اعتبر البحث عن الحقيقة حول تجاوزات الماضي في جنوب إفريقيا خطوة في اتجاه الديمقراطية، وأدت إلى ثورة حقيقية في النظام السياسي بانتصار ديمقراطية الأغلبية والاعتراف بالمواطنة غير العنصرية.⁽²⁵⁾

الهوامش:

(1) Yaacov Bar-Siman-Tov(edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, Oxford University Press New York, 2004, p. 12.

(2) Joanna Santa-Barbara, « **Reconciliation** » in: Webel, Charles and Johan Galtung(edits), Handbook of Peace and Conflict Studie. Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007, p. 174.

(3) Y. Bar-Siman-Tov (Edit), op. cit. p.14.

(4) Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process", in Y. Bar-Siman-Tov (Edit), op. cit. pp 20-22.

(5) Jaco Barnard-Naude , For Justice and Reconciliation to come: the TRC archive, big business and the demand for material reparations in: F. du Bois and A. du Bois-Pedain (edit), p.172 .

(25)Ibid.

la Commission vérité et réconciliation en Afrique du Sud, *Déviance et Société* 2003/1, 27, p. 43-57.

(14)Stora B., Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires, *Politique étrangère* 2007/2, Été, p. 310-312.

(15)P. Leman-Langlois and C. Shearing, op. cit., p. 227.

(16)Ibid.

(17)Ibid., p. 176.

(18)J. Barnard-Naude, op. cit., p. 184.

(19) Bucaille L. op.cit. pp. 319.

(20) Bucaille L., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, *Politique étrangère* 2007/2, Été, p. 313-325.

(21) 11 سبتمبر 2007 استهداف مقر الأمم المتحدة والمجلس الدستوري، استهداف موكب الرئيس بوتفليقة في باتنة، 06 سبتمبر 2007، استهداف المراكز الأمنية.

(22) هدام، أنور نصر الدين. المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف، الطبعة الأولى، 2007، ص 98.

(23)Bucaille Lætitia., Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale, revue *Politique étrangère* 2007/2, Été, p. 313.

(24)Mohsen .F.K.op.cit. p. 308.